

مشروع الرصد السياسي

إسرائيل والأقلية الفلسطينية: تقرير "مدى الكرمل" الدوري للرصد السياسي

* إмпانس شحادة

يوثق هذا التقرير للفترة الواقعة بين كانون الأول عام 2008 ونهاية كانون الثاني عام 2009، ويتمحور حول ثلاثة مواضيع أساسية مترابطة: الموضوع الأول يتعلّق بردود فعل السياسيين الإسرائيليين ومُتخذي القرارات على احتجاجات المواطنين العرب ومعارضتهم للحرب على غزة. أمّا الموضوعان الآخران، فيتعلّقان بالانتخابات: قرار لجنة الانتخابات منع قائمتين عربيتين من حوض الانتخابات، وقرار المحكمة العليا إلغاء قرار المنع؛ وهجوم حزب "إسرائيل بيتنا" (الذي حصل على 15 مقعداً في الكنيست) وزعيمه أفيغدور ليبرمان على المواطنين في إسرائيل وعلى الأحزاب العربية - وهو الموضوع الذي احتلّ حيزاً مركزياً في حملته الانتخابية.

تُبرز هذه المواضيع الثلاثة مرّة أخرى الاختلاف بين الإجماع السياسي لدى الجمهور اليهودي والإجماع لدى الجمهور الفلسطيني في إسرائيل، وتُبيّن مواقف الطرفين والعلاقة بينهما. خلال الحرب، برزت مطالبة بعض السياسيين الإسرائيليين للمواطنين العرب بتغيير مواقفهم تجاه الحرب، وتوقعاتهم أن يقف الفلسطينيون موقف المتفرّج فلا يمارسون الاحتجاج. وخلال فترة الانتخابات، جرت محاولة فرض ذلك بوسائل سياسية وقانونية. وبرز بروزاً خاصاً حزب "إسرائيل بيتنا" وزعيمه أفيغدور ليبرمان، الذي جعل العرب موضوعاً مركزياً في برنامجه الانتخابي، وحاول صياغة نوع جديد من المواطنة الإسرائيلية؛ مواطنة مرتبطة بإعلان الولاء لدولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي.

منع معارضة الحرب

بدأت إسرائيل، في المرحلة الأولى من الحرب التي شنتها على غزة يوم السبت 27 كانون الأول 2008، بهجوم جويّ. وخلال الساعات الأولى، قتلت إسرائيل نحو 200 فلسطيني وأصابت المئات¹. ولدى سماع الأنباء، بدأ المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل بسلسلة من أعمال الاحتجاج؛ حيث خرجت مظاهرة عفوية عصر ذلك اليوم من مركز مدينة الناصرة. وفي مساء اليوم نفسه، نظمت الأحزاب العربية مظاهرة جماهيرية في الناصرة، بدأت بصورة منظمة وبدون أحداث غير اعتيادية وبدون تدخل الشرطة². وتصاعدت الأعمال الاحتجاجية مع استمرار الحرب وتصاعد همجيتها.

¹ موقع هآرتس وموقع يديعوت أحرونوت، 27.12.2008.

² موقع عرب 48 وموقع العرب، 27.12.2009.

منذ اندلاع الحرب، ظهرت فروق جذرية بين موقف اليهود وموقف العرب من الحرب. وحسب استطلاع "مقياس الحرب والسلام" الذي أجراه مركز تامي شطاينمتس لدراسة السلم في جامعة تل أبيب بعد بدء الحرب بأسبوع ونصف الأسبوع، اتضح أنّ 94% من اليهود يؤيدون الحرب، و 92% يعتبرونها مُجديّة أمنياً لإسرائيل. 92% من اليهود أيّدوا الهجوم الجوّي على قطاع غزّة، رغم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتيّة ومعاناة المدنيين. في المقابل، عارض 85% من المواطنين الفلسطينيين الحرب³. وهو الموقف الذي لم يرق للأكثرية اليهوديّة وزعامتها، فطوّبَ المواطنون الفلسطينيون بالوقوف جانباً وعدم معارضة الحرب أو التماثل مع أبناء شعبهم في قطاع غزّة.

فعلى سبيل المثال، نشر الحقوقيّ والمحاضر د. شلومو تسيدق مقالاً في صحيفة "هآرتس"، وجّه من خلاله تحذيراً مباشراً للمواطنين العرب⁴. ومما جاء في مقاله: "إنّ حرب الدفاع الضروريّة، العادلة والأخلاقيّة، التي يقوم بها الشعب اليهودي في الجنوب، هي بمثابة مئة حقيقيّة لعرب إسرائيل. فالرصاص اليهودي المصوب يلزم عرب إسرائيل بالخروج من الخانة القوميّة. فإمّا أن يكونوا هنا أو أن يكونوا هناك... فمن الناحيتين القوميّة والمدنيّة، غير مرغوب بنصف الحمل، ولا ينبغي أن يكون مقبولاً على الشعب اليهودي. ليعرفوا (العرب) أنفسهم كما يرغبون، لكن عليهم أن يحذروا التحوّل إلى حصان طروادة القومي... لكن كما يبدو- هم لم يتعلموا شيئاً، لا من تاريخ الشعوب عامّة، ولا من تاريخ الصراع اليهودي العربي خاصّة. فهم يصرون أن يأتوا على أنفسهم بخراب بعد خراب. ليس هذا ما يتوقعه اليهود. كان المتوقّع أن يتعلّم عرب إسرائيل الصمت (على الأقلّ) في مثل هذه الأوقات، إن لم يستطيعوا التعاطف مع معاناة دولة اليهود ومدنها الجنوبيّة... على جميع مواطني إسرائيل التعبير عن ولائهم للدولة، ولقراراتها الديمقراطيّة... ومن ليس في مستطاعه أن يكون شريكاً في هذه الديمقراطيّة، لأنّها تتناقض مع هويّته القوميّة، فليذهب إذًا وليهاجر إلى دولته الجديدة. وغزّة هي خيار فعليّ".

موقف تسيدق هذا لم يكن غريباً في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ؛ فلقد عبّر بعض السياسيين وبعض متّخذي القرارات في إسرائيل عن مواقف مماثلة. ففي خطاب له، في 29 كانون الأوّل، خلال جلسة خاصّة للكنيست لمناقشة الحرب، قال رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو: "أقول لعرب إسرائيل أن تقيّأوا المتطرّفين من داخلكم، وحافظوا على نسيج التعايش بيننا؛ وللمتطرّفين أقول: حاذروا، فسوف نعمل بيد من حديد ضدّ مؤيدي حماس في داخلنا... نحن نطالب جميع مواطني إسرائيل بالولاء التامّ للدولة. من ليس لديه الولاء التامّ للدولة التي يعيش فيها، فسيجد صعوبة في المطالبة بجميع الحقوق من الدولة التي يعيش فيها⁵".

³ إفرايم ياعر وتمار هرمان، مقياس الحرب والسلام – كانون الأوّل 2008. مركز تامي شطاينمتس لدراسة السلم في جامعة تل أبيب.

⁴ شلومو تسيدق: "أيام الحسم لعرب إسرائيل". هآرتس، 28.12.2008.

⁵ الخطاب في جلسة الكنيست يوم 29.12.2008. للاطلاع على الخطاب الكامل بالعبريّة: http://www.knesset.gov.il/plenum/data/07311508.doc#_Toc218343695

أما وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، فقد اختارت توجيه رسالة تهديد إلى قيادات المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بسبب معارضتهم للحرب؛ إذ قالت الوزيرة: "إنها [هذه الحرب] أيضاً محكٌ للقيادات العربية في إسرائيل. أنتم تجعلون الجماهير العربية في دولة إسرائيل، مواطني دولة إسرائيل، تسير على حبلٍ دقيق، ولا يمكنكم تجاوز الخط الواضح الذي يفصل بين المسموح والممنوع، بين الشرعي وغير الشرعي، بين الأخلاقي والخطأ. على كل واحد أن يختار طرفاً، والخيار ليس بين عربيتكم وإسرائيل أو الشعب اليهودي؛ الخيار المطلوب هو اختيار الطرف الصحيح، ونحن في الخندق نفسه، فدولة إسرائيل مع جميع الأطراف المعتدلة في المنطقة، بما في ذلك السواد الأعظم من الجماهير الفلسطينية وفي العالم العربي، حيال جهة الإرهاب، جهة التطرف. سيداتي، هنا ليس ثمة منطقة وسطى"⁶.

وفي الاجتماع نفسه، قال عضو الكنيست ليبرمان: "أعتقد أنه حان الوقت لوضع معادلة واضحة بين المواطنة والولاء، بين التأمين الوطني والخدمة الوطنية، بين المطالبة بحق العودة وحق التهجير... لذلك، لا ينبغي التردد، فهؤلاء الأشخاص الذين يشكلون هنا طابوراً خامساً، الذين يشكلون ذراعاً سياسياً في كنيست إسرائيل للمخربين من تنظيم حماس؛ هذا العمل هو خيانة فعلية، ونحن في فترة حرب. التماثل مع العدو في فترة الحرب؛ وليس لذلك سوى تعريف واحد هو: الخيانة. لذا لا ينبغي التردد، وتجب ممارسة الطرد، طرد من يقوم بالتحريض يومياً... حان الوقت لكسر الصمت. حان الوقت لنرى قيادة عربية معتدلة تقول قبل كل شيء: نحن مواطنون إسرائيليون ونحن معكم"⁷.

وقد كانت قمة التهديدات ضد المواطنين الفلسطينيين في تصريحات وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، خلال محاضرة لها أمام طلبة الثانوية الجديدة في تل أبيب، إذ قالت إن الحل القومي للفلسطينيين في إسرائيل سيتحقق بعد إقامة الدولة الفلسطينية⁸.

صحيح أن الادعاءات التي وُجّهت للمواطنين الفلسطينيين، بسبب معارضتهم للحرب التي ذبحت أبناء شعبهم، عكست موقف الأغلبية اليهودية ومُتخذي القرارات، لكن كانت ثمة مواقف مغايرة. ففي افتتاحية صحيفة "هآرتس"، في 30 كانون الأول، ورد ما يلي: "إن الحرب بين إسرائيل وجيرانها تضع مواطني إسرائيل العرب مرة بعد أخرى في امتحان ثقيل ومعذب. حتى من يعتقد بأن الهجوم على مواقع حماس في غزة مبرر، لا يحق له إغلاق قلبه إزاء الثمن الدموي الباهظ الذي يجنيه هذا الهجوم، وعليه الأخذ في الحسبان أن أي امرئ يشاهد هذه المناظر ينفطر قلبه [...] ضائقة المواطنين العرب في إسرائيل تتفاقم في السنوات الأخيرة بسبب عدم الالتزام بالوعود الحكومية لجسر الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبين المجتمع اليهودي. كذلك إن الذاكرة

⁶ المصدر السابق.

⁷ المصدر السابق.

⁸ موقع عرب48، 11.1.2009.

المصهورة لأحداث أكتوبر 2000، وتوصيات لجنة أور (اللجنة التي أقيمت في أعقاب ذلك) التي لم تطبق حتى هذا اليوم، تزيد شعورهم بأن المؤسسة هي والمجتمع كله تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية. "وبانعدام تامّ للمسؤولية، تُوعَد ننتياهو بالتعامل "بقبضة من حديد" مع "مؤيدي حماس في الداخل"، وكأته لا يدرك أنّ الحديث ليس عن تأييد لحماس، بل عن تماثل مع المصير التراجيدي لسكان غزة [...] فما دامت إسرائيل لا تحرك ساكنًا لتحسين الثقة بينها وبين المواطنين المواطنين العرب، لا يحقّ لها اتهامهم بأنهم لا يجتازون امتحانات الولاء المتخيّلة التي تضعها أمامهم ليل نهار"⁹.

بالإضافة إلى التهديدات التي وجهها سياسيون إلى المواطنين العرب، قامت الشرطة الإسرائيلية بالبش بيم خلال احتجاجاتهم. لكن، على العكس من الأحداث السابقة، بدل استعمال العنف استغلت الشرطة عامل القوة لردع وترهيب المواطنين العرب. وعلى ما يبدو، إنّ هذا كان نوعًا من استخلاص غير مواجهات أكتوبر عام 2000 التي قتلت الشرطة خلالها 13 شابًا عربيًّا؛ أي إنّ الأعمال الاحتجاجية للجماهير العربية لم تتطوّر إلى أحداث عنيفة. ففوّات الشرطة لم تدخل إلى مراكز المدن والقرى العربية خلال الاحتجاجات للجّم المظاهرات¹⁰. مع ذلك، لم تتردّد الشرطة في استخدام العنف (لكن بغير الرصاص الحي) لتفريق مظاهرات محلية لم تتضمن أيّ تهديد - مظاهرة الطلاب العرب في جامعة حيفا، حيث اعتقلت الشرطة 12 طالبًا وجرحت 8 آخرين¹¹.

خلال الأيام الأولى من أيام الحرب، ومع انطلاق موجة الاحتجاجات، استدعى جهاز المخابرات العامة (الشاباك) السكرتير العام للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، أيمن عودة، وحقّق معه حول دوره في تنظيم المظاهرات وكتابة مقالات ضدّ الحرب، وطالبه بـ "الجّم" موجة الاحتجاج¹². كما استدعى الشاباك عشرات الناشطين في حزب التجمّع للتحقيق معهم، وحثّهم من المشاركة في تنظيم مظاهرات الاحتجاج ضدّ الحرب¹³. في السابع من كانون الثاني عام 2009، اعتقل الشاباك أمير مخول، مدير عام "اتجاه" ورئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن الحريّات (المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية)¹⁴. واثم محققو الشاباك والشرطة السيّد مخول بأمر خطيرة، ونعنوه بالمخرّب الذي يعمل ضدّ دولة إسرائيل أثناء الحرب. وقال له محقق الشاباك إنّ سيفرح إذا تمكّن من رميه إلى غزة، ولكن الهوية الزرقاء الإسرائيلية التي يحملها مخول تمنعه من ذلك¹⁵. بعد التحقيق أطلق سراح مخول.

⁹ ليس امتحانًا في المواطنة، هارتس، 30.12.2008.

¹⁰ شنان ستريت: "كلّ الاحترام للشرطة". يديعوت أحرونوت، 4.1.2009.

¹¹ موقع عرب 48، 6.1.2009. جاكى خوري: "عملية" رصاص مصبوب": شجارات عنيفة بين الطلاب العرب واليهود في جامعتي القدس وحيفا". هارتس، 6.1.2009.

¹² موقع الجبهة الديمقراطية، 30.12.2008.

¹³ موقع عرب 48، 1.1.2009.

¹⁴ موقع عرب 48، 7.1.2009، وموقع العرب، 7.1.2009.

¹⁵ المصدر السابق.

التقرير التالي الذي نُشر في "هآرتس" يعكس صورة الاعتقالات والتحقيقات خلال الحرب: "بناءً على معطيات الشرطة، وفي فترة الحرب، اعتُقل 763 شاباً عربياً خلال المظاهرات، من بينهم كان هناك 244 معتقلاً دون سنّ الثامنة عشرة. يدّعي الجمهور العربيّ في إسرائيل أنّ هؤلاء هم معتقلون سياسيون، وأنهم لا يعاقبون لمخالفات جنائية قاموا بها. وقال أمير مخول لـ "هآرتس" إنه في الغالبية الساحقة من الحالات- لم تقدّم لوائح اتهام ضدّ المعتقلين، الذين أُطلق سراحهم بعد عدّة ساعات. وبناءً على المعطيات المتوافرة لديه، إنّ أكثر من 45% من المعتقلين هم قاصرون دون سنّ الثامنة عشرة، وبعضهم في سنّ الخامسة عشرة. كذلك قال مخول إنّ ذلك جزء من سياسة التضيق على الاحتجاج السياسيّ للجماهير العربيّة. وقال أيضاً: هم يريدون كسر روح الجيل الشابّ، الذي أثبت درجة عالية من الانتماء القوميّ في السنوات الأخيرة، وهم على درجة عالية من الالتزام والعمل.

"بالإضافة إلى اعتقال المتظاهرين، جرت اعتقالات وإجراءات أخرى في صفوف القيادات العربيّة؛ فقد اعتُقل الأمين العامّ لحزب التجمّع، عوض عبد الفتاح، ليلية واحدة ثم أُطلق سراحه دون تقديم لائحة اتهام. كذلك اعتُقل القياديّان في حركة أبناء البلد: محمّد كناعنة ورجا إغبارية¹⁶."

بدأت الحرب على غزّة بالتوازي مع افتتاح معركة الانتخابات الإسرائيليّة، وكان لذلك إسقاطات على تعامل الأحزاب اليهوديّة والمواطنين اليهود مع المواطنين العرب وأحزابهم. علاوة على ذلك، إنّ مسألة المواطنة "الممنوحة" للفلسطينيين في إسرائيل ونشاط بعض الأحزاب العربيّة، كانت قد حازت على مكانة مركزيّة في المعركة الانتخابيّة، كما سنوضح ذلك في القسمين التاليين:

الانتخابات في ظلّ الشطب

كما في كلّ معركة انتخابات منذ عام 2003، كذلك هذه المرّة قدّمت طلبات لشطب الأحزاب العربيّة ومنعها من خوض الانتخابات، بالاعتماد على ما ينصّ عليه البند 7-أ من قانون أساس الكنيست¹⁷. في الرابع من كانون الثاني، قدّمت ثلاثة طلبات للجنة الانتخابات المركزيّة لمنع حزب التجمّع من خوض الانتخابات: الأوّل قدّمه حزب "إسرائيل بيتنا"؛ الثاني قدّمه حزب "الاتحاد القومي"؛ الثالث قدّمه مواطن عاديّ. كما قدّم حزب "الاتحاد القومي" طلباً آخر لمنع القائمة العربيّة الموحّدة من خوض الانتخابات.

في السابع من كانون الثاني، قدّم مركز "عدالة" للجنة الانتخابات المركزيّة رداً مفصلاً ضدّ طلبات الشطب¹⁸. وكان مركز "عدالة" قد ادّعى باسم الحزبين أنّ قرار الشطب لا يستند إلى أيّ أساس قانوني، وأنّ القرار لا يتماشى مع المعايير الأساسية التي أقرّت في البند 7-أ من قانون أساس الكنيست، أو التي أقرتها المحكمة العليا في

¹⁶ يوفأ شطيرين، يهونتان ليس وعوفرة إيدلمان: "أكثر من 700 عربيّ اعتُقلوا في إسرائيل منذ بدء عمليّة غزّة". هآرتس، 18.1.2009

¹⁷ بناءً على هذا البند، يحقّ للجنة الانتخابات منع مرشحين أو قوائم من خوض الانتخابات إذا تضمّنت أهدافهم أو أعمالهم: (1) نفي وجود إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة؛ (2) التحريض العنصري؛ (3) تأييد النضال المسلّح ضدّ إسرائيل من قبل دولة عدوّ أو تنظيم إرهابي. للمزيد حول هذا الموضوع، راجعوا: نمر سلطاني: مواطنون بدون مواطنة، مدى الكرمل، حيفا، 2003، ص-ص 19-25.

¹⁸ مركز عدالة، بيان صحفيّ، 21.1.2009.

كلّ ما يتعلّق بمنع مشاركة الأحزاب في الانتخابات. علاوة على ذلك، إنّ منع مشاركة الأحزاب يخرق الحقّ الدستوريّ للمواطنين ويمنعهم من التصويت لتلك الأحزاب وانتخاب ممثليهم في الكنيست. كما ادّعى مركز "عدالة" أنّ طلبات الشطب تستند إلى اقتباسات جزئية انثرت من سياقها، أخذت من الصحف ومواقع الإنترنت، وهو ما يشير إلى وجود دوافع سياسيّة من وراء الشطب.

في تاريخ 12.1.2009، قرّرت لجنة الانتخابات المركزيّة، بغالبية 26 صوتاً من بين 30، منع التجمّع من خوض الانتخابات، وبغالبية 21 صوتاً من 30، قرّرت منع القائمة العربيّة الموحّدة¹⁹، وذلك رغم أنّ نصّ القانون يبيّن أنّه لا يكفي التماثل مع الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل كي يُشطب الحزب، ورغم موقف المستشار القانونيّ للحكومة الذي قال إنّه لا يمكن منع التجمّع والموحّدة من خوض الانتخابات، وإنّ المطالبة بالشطب "لا تتضمّن شيئاً ملموساً وتستند إلى أدلّة ضعيفة جدّاً"²⁰. كما ادّعى المحلل القانونيّ لصحيفة "هآرتس"، زينيف سيغال، أنّ الأمر يحتاج إلى أدلّة حقيقيّة²¹.

في ردّه على قرار لجنة الانتخابات، قال النائب ابراهيم صرصور (الموحّدة والعربيّة للتغيير) إنّ "شطب الأحزاب العربيّة يثبت أنّ دولة إسرائيل تدير حربين: حرباً في قطاع غزة حيث تقتل الإنسانية وتدمّر حياة الفلسطينيين، وحرباً في إسرائيل حيث تقتل الديمقراطية"²². أمّا النائب جمال زحافة (التجمّع)، فقد قال: "على المؤسّسة الإسرائيليّة أن تدرك أنّ حظر نشاط الحزب سوف يزيد من عدد المواطنين العرب الذين سيقاطعون الانتخابات [...] هم لا يصنعون لنا معروفاً، بل يجب أن يشكرونا بسبب موافقتنا على المشاركة في انتخابات الكنيست"²³. مركز "عدالة" قال في ردّه على قرار المنع: "المحاولة الحاليّة لإبعاد الأحزاب العربيّة في إسرائيل عن الكنيست هي المرحلة الأخيرة في محاولات اليمين الإسرائيليّ إقصاء الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة إلى الهامش السياسيّ. في قرارها شطب القوائم العربيّة، عبّرت لجنة الانتخابات المركزيّة عن الاستهتار بمكانة حقّ الانتخاب كحقّ دستوريّ أساسيّ. كما عبّرت عن استهتار بحقّ الأقلّيّة العربيّة، التي تشكل خمس سكان الدولة، في المشاركة السياسيّة"²⁴.

كانت الردود في الصحافة الإسرائيليّة على قرار الشطب متباينة. د. حاييم مسغاف (المحامي والمحاضر في الكليّة الأكاديميّة في نتانيا)، على سبيل المثال، أيّد قرار الشطب وكتب قائلاً: "كان من الواجب اتخاذ مثل هذا القرار منذ عدّة سنوات؛ لا لأنّ العرب مواطنون غير متساوين في دولة إسرائيل، بل لأنهم غير ملتزمين من

¹⁹ شاحر إيلان وروني زينغر-حيروت: "منع قائمّي التجمّع والموحّدة من خوض الانتخابات". هآرتس، 13.1.2009.

²⁰ تومر زرحين: "مزور: ليس ثمة إمكانيّة لمنع التجمّع والموحّدة من خوض الانتخابات". هآرتس، 20.1.2009.

²¹ زينيف سيغال: "المطلوب أدلّة". هآرتس، 13.1.2009.

²² المصدر السابق.

²³ المصدر السابق.

²⁴ مركز عدالة، بيان صحفيّ، 21.1.2009.

حيث الولاء للدولة. فهذه ليست هي الدولة التي يريدون العيش فيها، لذلك فهم غير مستعدين للمساهمة في حصانتها واستقرارها [...] لا يجوز بعد اليوم تحمل حالة يكفر فيها مواطنون في دولة إسرائيل بالهدف الذي أقيمت من أجله: بناء بيت قومي للشعب اليهودي، كما جاء في الوثيقة التأسيسية. على كل من يرغب بمواصلة العيش فيها أن يتعلم العيش مع هذه الفكرة²⁵.

بروفيسور جاد برزيلي (بروفيسور في العلوم السياسية والقانون والعلاقات الدولية في جامعة واشنطن) اعتبر قرار لجنة الانتخابات خطرًا على الديمقراطية، وكتب: "هذا القرار الخاطئ والخطير يسيء جدًا إلى وجود إسرائيل كدولة ديمقراطية. إذا لم تقم المحكمة العليا بإلغاء هذا القرار، بحكم صلاحيتها القانونية، فهذا يحول إسرائيل بصورة رسمية إلى دولة أبرتهايد... المادة 7-أ لقانون أساس الكنيست، التي تتيح منع أحزاب ومرشحين، جرى تعديلها عدة مرات بفعل ضغوط سياسية من قبل الليكود اليميني وغيره. منح تفسيرات واسعة لنص القانون سيؤدي إلى تحطيم الديمقراطية الإسرائيلية [...] التماثل مع الفلسطينيين في غزة، والتنديد الشديد بالحرب، لا يمكن أن يشكلا سببًا للشطب، فهذا وذاك لا يشيران على نحو واضح إلى دعم الكفاح المسلح ضدّ دولة إسرائيل. كذلك إن التصريح المندد باستعمال القوة العسكرية في المناطق، أو الادعاء أنّ على الدولة أن تكون دولة جميع مواطنيها لا دولة يهودية، لا يمكن أن يشكلا سببًا للشطب²⁶".

كذلك انتقدت أوبرا جولان قرار الشطب، وكتبت في صحيفة "هآرتس": "حتى إذا قرّرت المحكمة العليا إلغاء قرار لجنة الانتخابات المركزية التعيس الذي يقضي بمنع مشاركة التجمع والموحدة في الانتخابات، وتمكّن الحزبان من المشاركة الفعلية، فإنّ الضرر قد حصل وجرى كشف الديمقراطية الإسرائيلية المذعورة [...] للدفاع عن نفسها، تملك الديمقراطية جهاز المخابرات والشرطة والمحاكم، الموكلة بمنع أيّ عملية، بما في ذلك الخيانة والتحريض، والمعاقبة التي قد تؤدي إلى الإقصاء عن الساحة السياسية. وكلّ وسيلة أخرى، بما في ذلك الصفة التي تلقاها العرب، لا تدافع عن الديمقراطية، بل تدمرها²⁷".

وفي افتتاحية "هآرتس"، وُجّه انتقاد لقرار لجنة الانتخابات، حيث وردَ -في ما وردَ-: "في السنوات الأخيرة، وعشية كلّ انتخابات، أصبح هنالك شبه طقس سيئ، تقوم من خلاله أحزاب من اليمين بطلب منع التجمع أو الموحدة من خوض الانتخابات، وذلك كجزء من الدعاية وفي محاولة لتصدّر عناوين في الإعلام. إذًا، ليس الاحتمال الحقيقي بمنع الحزبين من المشاركة هو هدف المدّعين، بل الرغبة بالتصريح أنهم يعتقدون أنّه لا مكان لهاتين القائمتين في الكنيست²⁸".

²⁵ حاييم مسغاف: "يكفرون بالأهم". موقع واينت، 13.1.2009.

²⁶ جاد برزيلي: "في الطريق إلى دولة الأبرتهايد". موقع واينت، 13.1.2009.

²⁷ أوبرا جولان: "ديمقراطية مذعورة". هآرتس، 14.1.2009.

²⁸ افتتاحية هآرتس: "لا لمنع". هآرتس، 12.1.2009.

في أعقاب قرار المنع، التمس كلٌّ من التجمّع والموحدة للمحكمة العليا بواسطة مركز "عدالة"²⁹. وجاء في الالتماس أنّ لجنة الانتخابات المركزية لم تناقش طلبات الشطب بالجدية المطلوبة، ولم تستند إلى أيّ بينات أو دلائل تُذكر. وادّعى مركز "عدالة" أنّ قرار شطب أحزاب عربية تنادي بالمساواة التامة وتؤيد مبادئ كونية، هذا القرار كان متطرفاً ومنافياً للمادة 7-أ من قانون أساس الكنيست. ولا يمكن أن تكون ثمة ديمقراطية إذا لم تتمكن أقلية قومية، تشكل 20% من سكان الدولة، من التمثيل في الكنيست. كذلك يتعارض هذا القرار مع القانون الدولي، الذي يؤكّد، في ما يؤكّد، على حقّ الأقليات القومية في الحصول على التمثيل المناسب في البرلمان، والتأثير على الحكم بوسائل ديمقراطية وتأييد مواقف تتنافى مع مواقف الأغلبية³⁰.

بتاريخ 20 كانون الثاني عام 2009، أقرّت المحكمة العليا نقاشاً مستعجلاً بمشاركة تسعة قضاة، وفي اليوم التالي ألغت المحكمة قرار لجنة الانتخابات المركزية. أتخذ القرار الخاصّ بحزب التجمّع بغالبية ثمانية قضاة ومعارضة قاض واحد، أمّا القرار بخصوص الموحدّة والعربية للتغيير، فأُخذ بإجماع القضاة التسعة³¹.

في أعقاب قرار المحكمة العليا، قال مدير عامّ عدالة، المحامي حسن جبارين، الذي مثل التجمّع والموحدة، إنه ينبغي العمل الآن من أجل إلغاء المادة 7-أ من قانون أساس الكنيست، وأشار إلى أنّ اليمين الإسرائيليّ استغلّ في السنوات الأخيرة هذه المادة ابتغاءً التحريض على المواطنين العرب وعلى الأحزاب الإسرائيلية³².

أمّا أحزاب اليمين، فقد هاجمت قرار العليا. عضو الكنيست أفغدور ليرمان، رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، قال إنه سيقدّم اقتراح قانون يقرن حقّ المواطنين العرب في المشاركة في الكنيست بـ "امتحان الولاء للدولة اليهودية"³³.

موقف ليرمان هذا ينبع من رؤيته أنّ بعض الأحزاب العربية والجماهير الفلسطينية يشكلون خطراً على الطابع اليهودي لإسرائيل. وقد شرح نظرته هذه بالتفصيل من خلال الدعاية الانتخابية لحزبه، والتي شكّلت مركباً مركزياً في محاولات تقييد النشاط السياسي والحزبي للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، كما سنوضح في ما يلي.

لا مواطنة بدون ولاء

²⁹ النصّ الكامل للالتماس (بالعبرية) الذي قدّم بتاريخ 8.1.2009: www.adalah.org/features/political/petition%20diquali%202009.doc

³⁰ مركز عدالة، بيان صحفيّ من تاريخ 21.1.2009.

³¹ أبعاد جليمان: "العليا قرّرت: التجمّع والموحدة ستشاركان في الانتخابات". نصّ قرار العليا (بالعبرية): www.adalah.org/features/political/decision%20diquali%2009.pdf

³² يوراف شطيرين: "المحكمة العليا قرّرت: التجمّع والموحدة ستشاركان في الانتخابات". هآرتس، 21.2.2009.

³³ المصدر السابق.

شكّلت معركة الانتخابات الأخيرة، بالنسبة لبعض العناصر في المجتمع الإسرائيلي، أرضاً خصبة للهجوم على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وعلى رأس هذا الهجوم، وقف عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان وحزبه، اللذان قادا حملة انتخابية تحت شعار "لا مواطنة بدون ولاء"³⁴. يحاول ليبرمان ومجموعته صياغة نوع المواطنة الممنوحة للفلسطينيين في إسرائيل من جديد، واشتراط ذلك بالتوقيع على وثيقة ولاء للدولة، للعلم، للنشيد القومي، لإعلان الاستقلال ولدولة إسرائيل كدولة يهودية صهيونية³⁵.

وُلد ليبرمان عام 1958 في مولدافيا. عام 1978، وهو في العشرين، قرّرت عائلته الهجرة إلى إسرائيل. بدأ ليبرمان الدراسة التحضيرية في جامعة بن غوريون في بئر السبع، ثم انتقل إلى الجامعة العبرية في القدس، حيث حصل على الدرجة الجامعية الأولى في موضوع العلاقات الدولية والدراسات السلافية. عام 1988، انتقلت عائلته من القدس إلى مستوطنة نيكوديم قرب بيت لحم. ونشير الصحف الإسرائيلية أنه كان لفترة وجيزة عضواً في حركة كهانا المتطرفة، والتي جُعِلت في ما بعد خارج القانون³⁶. في نهاية الثمانينيات، عُيّن ليبرمان مديراً عاماً لحزب الليكود. وبعد انتصار الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو عام 1996، عُيّن ليبرمان مديراً عاماً لمكتب رئيس الحكومة. وفي عام 1999، أسّس ليبرمان حزب "إسرائيل بيتنا"، وحصل على أربعة مقاعد في الكنيست. بعد انتخابات رئاسة الحكومة عام 2001 وفوز أريئيل شارون، عُيّن ليبرمان وزيراً للتخطيط. وفي انتخابات 2003، حصل حزبه مع حزب "الاتحاد القومي" (في قائمة واحدة) على 11 مقعداً، وعُيّن وزيراً للمواصلات.

قبل نحو عامين، قدّم ليبرمان اقتراحه لحلّ الصراع العربي الإسرائيلي ولضمان دولة ذات أغلبية يهودية أبدية، على حدّ تعبيره. وفي كتابه "حقيقتي" الذي نُشر مؤخراً، عرّض برنامج الذي يقوم على مبدأ تبادل الأراضي والسكان بين مناطق عربية في المثلث ومناطق تابعة للسلطة الفلسطينية. كذلك يطالب بتطبيق قانون مواطنة جديد يُلزم كلّ مواطن بتأدية قسم الولاء لدولة إسرائيل، وتأدية الخدمة العسكرية أو الخدمة الوطنية البديلة³⁷.

في مقال له نُشر على موقع الحزب، يشرح ليبرمان ما يعنيه بشعار "لا مواطنة بدون ولاء"³⁸، حيث يتوقع أنّ "حزب إسرائيل بيتنا" سيعمل في الكنيست القادمة على تشريع قانون المواطنة، الذي سيعيد لنا الكرامة القومية ويعيد لمفهوم الولاء مضمونه. سيُلزم القانون كلّ مواطن بالتوقيع على تصريح الولاء للدولة اليهودية، مبادئها وقوانينها. من يرفض التوقيع سيخسر حقه في الانتخاب والترشيح. كما سيعمل حزب "إسرائيل بيتنا" على صياغة علاقة وثيقة بين الخدمة العسكرية (أو الخدمة الوطنية) والحقوق ومستحقات التأمين الوطني. وكلّ ذلك بروح المبدأ الواضح: الأكثر إخلاصاً سيحصل على أكثر". كذلك يكتب ليبرمان: "وصلنا إلى وضع لم يعد لنا فيه

³⁴ موقع حزب إسرائيل بيتنا.

³⁵ المصدر السابق.

³⁶ إيهود هامو ورونين ليوفبتس: "اليمن المتطرف: ليبرمان كان عضواً في حركة كاخ التابعة لكهانا". أخبار نغع 10، 3.2.2009.

³⁷ سيرة ليبرمان الذاتية، في موقع حزب إسرائيل بيتنا.

³⁸ "لا مواطنة بدون ولاء"، مقال بقلم أفيغدور ليبرمان.

خيار آخر؛ فالتسامح هو انتحار. ومن يمتنع الآن عن قول الأمور الحادة والواضحة، فسيواجه في ما بعد مخاطرًا جسامًا. لدينا ما يكفي من المخاطر الخارجية، ولا يجوز أن نواصل التلثم والتراجع أمام المخاطر القادمة من البيت. الولاء هو لبنة مركزية في قوتنا، وليس لنا أن نواجه المخاطر المحدقة بنا والانتصار إلا به³⁹.

إضافة إلى مطالبة المواطنين الفلسطينيين بالولاء، ركز ليبرمان هجومه على حزب التجمع. وكتب في موقع حزبه قائلاً: "في أعمال وتصريحات وأهداف أعضاء التجمع وقياداته الفكرية، هم ينفون وجود إسرائيل كدولة يهودية وأيضاً كدولة ديمقراطية، بل يؤيدون كذلك ويشجعون الأعمال العدوانية ضد إسرائيل والإسرائيليين⁴⁰". بعد قرار لجنة الانتخابات المركزية منع التجمع من خوض الانتخابات، صرح ليبرمان قائلاً إن هذه هي البداية فقط، إذ قال: "بعد القرار بمنع تنظيم التجمع الإرهابي من خوض الانتخابات، انتهت المرحلة الأولى. أما المرحلة الثانية، فهي وضع التجمع خارج القانون لأنه تنظيم إرهابي يرمي إلى المسّ بدولة إسرائيل⁴¹".

فبيل مناقشة التماس الأحزاب العربية للمحكمة العليا قال ليبرمان: "ثمّة تشابه بين أهداف حماس والتجمع، أي القضاء على إسرائيل. هنالك فرق واحد فقط: حماس في غزة، خارج إسرائيل، بينما التجمع داخل إسرائيل. والأنكى أنه داخل جدران هيئتنا التشريعية⁴²". وقد جاءت هذه الادعاءات رغم قرارات المحكمة العليا، في السابق وفي الالتماس الحالي، السماح للتجمع بخوض الانتخابات، ونفي الادعاءات التي مفادها أن التجمع يؤيد الكفاح المسلح ضد إسرائيل.

قبل بضعة أيام من إجراء الانتخابات، كان ليبرمان قد شارك في مؤتمر هرتسليا. هناك قال: "التهديد الداخليّ أخطر من التهديد الخارجيّ. لم نطالب بشطب حزب التجمع لأننا ضدّ اليسار أو ضدّ العرب، بل طالبنا بذلك لأنه تنظيم إرهابي⁴³". كذلك ادعى في الخطاب نفسه أن مطالب حزبه مقبولة على العالم الغربيّ، إذ قال: "في عام 2003 جعلت إسبانيا الحزب الباسكيّ خارج القانون. وقبل أسبوع تماماً، أوصت الشرطة الإسبانية بوضع حزبين آخرين خارج القانون. نحن نطالب بتبنيّ قانون الأحزاب المتبع في إسبانيا كما هو. هذه المعايير مقبولة أيضاً في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ. حان الوقت كي نتوقف دولة إسرائيل عن التلاعب وتتبنيّ ما هو متبع في العالم الغربيّ⁴⁴".

³⁹ المصدر السابق.

⁴⁰ موقع حزب إسرائيل بيتنا. www.beytenu.org.il

⁴¹ ليبرمان: "المرحلة القادمة – وضع التجمع خارج القانون"، 12.1.2009. موقع إسرائيل بيتنا.

⁴² ليبرمان: "ثمّة تشابه بين أهداف حماس والتجمع"، 11.1.2009. موقع إسرائيل بيتنا.

⁴³ أفغدور ليبرمان في مؤتمر هرتسليا: "كفى للرسائل الإزدواجية". (بالعبرية)

⁴⁴ المصدر السابق.

كما اعتبر ليبرمان معركة حزبه ضدّ التجمّع جزءاً لا يتجزأ من حرب إسرائيل ضدّ "محور الشرّ" الذي ينادي بالقضاء عليها⁴⁵، وتعهّد "بمعالجة" النواب العرب "كما فعلت إسرائيل مع قيادات حماس"⁴⁶. وكما هو معروف، قامت إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية بتصفية بعض القيادات السياسيّة لحركة حماس.

لم يكتف ليبرمان بملاحقة الأحزاب العربيّة والجماهير الفلسطينيّة، بل هاجم كذلك الوثائق المستقبلية للجماهير العربيّة، ولا سيّما المطالبة بالحقوق الجماعيّة المعرفّة في القانون الدوليّ، واعتبر ذلك تطرّفًا متزايدًا لدى العرب.

في خطاب افتتاح المعركة الانتخابية في رمات غان، قال ليبرمان: "الخطر من البيت يكون دومًا هدامًا أكثر. محاولة القيادات الإسرائيليّة غضّ النظر عن التطرّف في الوسط العربيّ هو تصرف غيبيّ ومحاولة لدفن الرأس في الرمال، رغم الثمن الباهظ الذي ندفعه يوميًا [...] هذا الاستفزاز المتزايد من قبل المتطرفين يهدّد نسيج العلاقات بيننا وبين الجماهير العربيّة كافة. لا يجوز تجاهل هذه المشكلة. على الدولة اتخاذ الإجراءات القانونيّة ضدّ المتطرفين وتعزيز مؤيدي التعايش. يجب أن يكون واضحًا للجميع أنّه فضلّ أن يكونوا أصدقاء لنا لا أعداء. هذا الموضوع لا يخصّ المحكمة العليا أو المجتمع الدوليّ. نحن لن نغضّ أعيننا. علينا أن نضمن غالبيّة يهوديّة ثابتة في دولة إسرائيل.

"كذلك سنؤكّد أنّه من الجدير والمجدي أن يكون المرء مواطنًا مخلصًا ومواليًا للدولة. وعلى كلّ مواطن يعيش هنا أن يحترم وثيقة الاستقلال والطابع اليهودي والصهيوني للدولة. على الدولة تقوية الشعور بصدقية طريقتنا وتعزيز الميراث والقيم اليهوديّة على حساب توجهات ما بعد الصهيونيّة. ينبغي تعزيز دراسة اليهوديّة والصهيونيّة، لا دراسة النكبة وأمثال محمود درويش. على من يريد الحقوق كاملة تحمّل جميع الواجبات. وبدون الخدمة الوطنيّة لن يكون تأمين وطني. ومن سيجري قبولهم في المعاهد العليا للمواضيع الأكثر طلبًا (كالطبّ والقانون) في إطار التفضيل المصحّح (علامة منخفضة في امتحانات البسيخومتري) هم فقط الجنود الحربيون. من يقمّ أكثر، فسيحصل على أكثر. هكذا توضّح الدولة ما هي الأفضليّات المحبّدة، وما هي القيم التي تريد تشجيعها"⁴⁷.

إضافة إلى ذلك، يتعهّد ليبرمان بتعديل يمين الولاء لأعضاء الكنيست عبر القانون. ففي رسالة بعث بها إلى رؤساء الأحزاب الكبرى في الكنيست قال: "على خلفيّة التطرّف المتزايد لدى أعضاء الكنيست العرب، قرّر حزب "إسرائيل بيتنا" بلورة مبادرة لتغيير يمين الولاء لأعضاء الكنيست. نحن نطالب بالزام أعضاء الكنيست الموافقة على قيم دولة إسرائيل كما وردت في وثيقة الاستقلال، وكذلك رموزها وعلمها ونشيدها القومي"⁴⁸.

⁴⁵ أفيدور ليبرمان، محاضرة في المدرسة التحضيرية ما قبل الخدمة العسكريّة في مستوطنة عالي: "معركة إسرائيل بيتنا ضدّ "بلد" هي جزء لا يتجزأ من صراع إسرائيل ضدّ محور الشرّ". في: موقع إسرائيل بيتنا.

⁴⁶ أفيدور ليبرمان: لتعالج النواب العرب كما نفعل مع حماس. موقع بوليطيكو، 7.1.2009. (بالعبريّة)

⁴⁷ خطاب افتتاح المعركة الانتخابية لأفيدور ليبرمان في هضبة الجولان. (بالعبريّة)

⁴⁸ أفيدور ليبرمان يبادر لتغيير يمين الولاء لأعضاء الكنيست، في رسالة بتاريخ 22.1.2009. موقع حزب إسرائيل بيتنا.

جاءت نتائج انتخابات الكنيست الـ 18 لتعزّز مكانة ليبرمان السياسيّة؛ إذ حصل حزبه على 15 مقعدًا (أكثر ممّا حصل عليه حزب العمل بثلاثة مقاعد)، وأصبح بذلك شخصيّة ذات تأثير بالغ على الحلبة السياسيّة في إسرائيل. وقد حصلت الأحزاب اليمينيّة مجتمعةً على 65 مقعدًا. وحصل حزب كديما على 28 مقعدًا. إنّ برنامج حزب كديما في ما يتعلّق بالمواطنين العرب لا يختلف كثيرًا عن برنامج الأحزاب اليمينيّة، بل لقد وافق الحزب على مطلب ليبرمان "لا مواطنة بدون ولاء" خلال مفاوضات تأليف الحكومة. وقد بلغ عدد مقاعد الأحزاب التي تريد فرض مواطنة منقوصة على الفلسطينيين في إسرائيل 93 مقعدًا (كديما واليمين). يشهد هذا الواقع على الإجماع السياسيّ الجديد الذي يعبّر المواطنين الفلسطينيين خطرًا على الدولة. وسوف نتطرّق في الأعداد القادمة من مجلة "جدل" إلى إسقاطات ذلك على المواطنين الفلسطينيين.

* **إمطانس شحادة** باحث في مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية ، طالب الدراسات العليا في العلوم السياسيّة، الجامعة العبريّة في القدس